

مؤشر

# ترجمات





25.0% البورصة المصرية

25.0% الاستثمار

25.0% الديمقراطية

25.0% حقوق الإنسان

## هيل تايمز: معايير كندا المزدوجة للديمقراطية المصرية

(ترجمات . ذا هيل )

نشرت صحيفة ذا هيل تايمز الكندية مقالا للكاتب محمد كامل يتناول فيه ما يصفه بضرورة أن تدافع كندا عن حقوق الإنسان والديمقراطية في مصر وفي جميع أنحاء العالم.

يلفت الكاتب في مستهل مقاله إلى أن عقداً من الزمان انقضى منذ أن تعطلت فجأة تطلعات مصر الديمقراطية الناشئة. وقد أنهى انقلاب عسكري صادم فترة ولاية محمد مرسي، أول رئيس منتخب ديمقراطياً في البلاد.

ويشير هذا التحول في الأحداث إلى تراجع مأساوي عن الوعد المشرق بمساهمة مصر في الربيع العربي - موجة من الانتفاضات التي، في ذلك الوقت، منحت المراقبين في جميع أنحاء العالم بالأمل. ومع ذلك، فإن الاستيلاء على السلطة من خلال انقلاب عسكري لم يكن سوى البداية.

وانتقد الكاتب نهج كندا تجاه الديمقراطية وحقوق الإنسان في مصر. وأشار إلى أنه أنه وفي حين تدافع كندا عن المبادئ الديمقراطية عالمياً، فإنها تواصل دعم النظام الاستبدادي في مصر الذي أطاح بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً في عام 2013.

ويرى الكاتب أنه من الضرورة بمكان لبلدان مثل كندا أن تدافع باستمرار عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في كل مكان. ويشير إلى أن مصر كان يُنظر إليها ذات مرة على أنها دولة نابضة بالحياة مع تغيير ديمقراطي طموح، لكنها تبدو الآن خافتة في ظل النظام الحالي.

ويعتقد الكاتب أنه لا ينبغي لكندا أن تمنح مصر حرية العودة عن المسار الديمقراطي وانتهاك حقوق الإنسان. ويقول إن غض الطرف عن الافتقار إلى الحريات في بلد استراتيجي مثل مصر يضعف الموقف الأخلاقي لكندا على مستوى العالم.

وينتقد الكاتب كندا بسبب ما يصفه بـ المعايير المزدوجة - تدافع بقوة عن الديمقراطية في الخارج ولكنها أقل صراحة بشأن التغييرات الرجعية في مصر. ويشدد على ضرورة تعزيز القيم الديمقراطية بالقدر نفسه في جميع أنحاء العالم.

## بلومبرج: البورصة المصرية تقترب من مستوى قياسي مع تحوط السكان المحليين من التضخم المرتفع

(اقتصاد . بلومبيرغ )

سلط تقرير لوكالة بلومبرج الضوء على تحقيق البورصة المصرية لمستويات قياسية في وقت يحرص فيه المصريون على التحوط من ارتفاع التضخم.

وأفادت الوكالة الأمريكية أن سوق الأسهم المصرية تقترب من أعلى مستوياتها على الإطلاق حيث يسارع المستثمرون المحليون لحماية مدخراتهم من التضخم المتفشي.

وتلقت الوكالة إلى أن هذا نمط ظهر في جميع أنحاء العالم النامي هذا العام في البلدان التي تواجه أزمة اقتصادية وضعف العملة المحلية. وقفز مؤشر إيجي إكس 30 القياسي بأكثر من 70% بالعملة المحلية منذ أكتوبر، وهو الآن على بعد 1% تقريبًا من تجاوز الذروة التي وصل لها في عام 2018.

وقال حسنين مالك، محلل الأسهم في مؤسسة تيليمر في دبي: «تعمل الأسهم المصرية كتحوط ضد التضخم المرتفع للغاية، على غرار الآونة الأخيرة في الأرجنتين ونيجيريا».

وتشير الوكالة إلى أن هذه الظاهرة ليست غريبة. في دول مثل تركيا ونيجيريا، يستخدم المواطنون الأسهم باعتبارها مخزنًا للقيمة لمكافحة التضخم المكون من رقمين.

وارتفع مؤشر بورصة اسطنبول بأكثر من 300% منذ بداية عام 2022، بينما ارتفع مؤشر إنجي أكس النيجيرية بنسبة 27% هذا العام. ويعد أداء إيجي أكس 30 في مصر هو ثاني عشر أفضل أداء في 2023 من بين 92، وفق المقاييس التي تتبعها بلومبرج.

ومن المؤكد أن مكاسب المستثمر الدولي قد تتلاشى تمامًا إذا حول مكاسبه إلى الدولار الأمريكي. وانخفض مؤشر مصر بأقل من 1% بالدولار منذ بداية العام حتى تاريخه.

لكن فيما يتعلق بالسكان المحليين، يمثل سوق الأسهم ملادًا آمنًا من نوع ما. ويمثل المستثمرون المصريون حوالي 85% من القيمة التي يجري تغييرها في البورصة هذا العام، ووفقًا لبيانات من البورصة التي تستبعد الصفقات. وتداول صغار المستثمرين ما قيمته 40 مليار جنيه (1.3 مليار دولار) من الأسهم في يوليو وحده، أعلى من أي مجموعة مستثمرين أخرى خلال ذلك الشهر.

عانت مصر، أكبر مستورد للقمح، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا. وخفض البنك المركزي قيمة الجنيه المصري ثلاث مرات منذ مارس 2022 وقال مستثمرون إنهم يريدون رؤية العملة تضعف أكثر قبل تقديمهم المزيد من الدعم المالي.

ونتيجة لذلك، ارتفع معدل التضخم ارتفاعًا كبيرًا. في يوليو، ارتفعت أسعار المستهلكين في المناطق الحضرية من البلاد بنسبة 36.5% سنويًا، مسجلة رقمًا قياسيًا آخر.